



The reality of quality in our educational institutions between theory and practice (An analytical study in light of modern educational literature)

Omran Mohammed Hussein Al-Haka *

Classroom Teacher Department , Faculty of Education, Al-Asmariya Islamic University,
Zliten, Libya

واقع الجودة في مؤسساتنا التعليمية بين التنظير والتطبيق (دراسة تحليلية في ضوء الأدبيات التربوية الحديثة)

عمران محمد حسين الحاكة *

قسم معلم فصل ، كلية لتربية زليتن ، الجامعة الأسمرية الإسلامية، ليبيا

*Corresponding author: omranmohammed290@gmail.com

Received: September 09, 2025

Accepted: November 21, 2025

Published: December 07, 2025

Abstract

The study aims to analyze the reality of quality implementation in educational institutions and to identify the gap between theory and practice within the Libyan and Arab educational contexts. The descriptive-analytical method was adopted to review educational literature and previous studies. The findings revealed a noticeable weakness in the practical application of quality standards despite the availability of theoretical frameworks. The study also indicated that the absence of monitoring, limited administrative capacity, and insufficient funding are the main obstacles to achieving quality. It recommended fostering an institutional culture of quality and enhancing evaluation and motivation systems to ensure sustainable educational performance improvement.

Keywords: Total Quality, Education, Educational Practice, Educational Institutions.

المخلص

تهدف الدراسة إلى تحليل واقع تطبيق معايير الجودة في المؤسسات التعليمية والكشف عن الفجوة بين التنظير والتطبيق في البيئة الليبية والعربية، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتحليل الأدبيات التربوية والدراسات السابقة وتوصلت النتائج إلى وجود ضعف واضح في التطبيق العملي للجودة رغم توفر الأسس النظرية، كما تبين أن غياب المتابعة وضعف الكوادر الإدارية المؤهلة والتمويل يمثل أبرز معوقات تطبيق الجودة، وأوصت الدراسة بضرورة بناء ثقافة مؤسسية داعمة للجودة وتعزيز نظم التقويم والتحفيز لضمان تحسين الأداء التربوي المستدام.

الكلمات المفتاحية: الجودة الشاملة، التعليم، التطبيق التربوي، المؤسسات التعليمية.

المقدمة:

تعد الجودة من المفاهيم المركزية في الفكر التربوي المعاصر، إذ أضحت مطلباً استراتيجياً تسعى إليه جميع الأنظمة التعليمية لتحقيق التميز في المخرجات والأداء، وبالرغم من كثرة الخطط والمشاريع التي تتبنى مفهوم الجودة في

مؤسساتنا التعليمية إلا أن الفجوة بين التنظير والتطبيق مازالت قائمة، حيث يتضح في الميدان التربوي أن كثيراً من المبادرات تبقى على الورق دون تفعيل فعلي.

لقد حظى مفهوم الجودة التربوية باهتمام الباحثين والمنظمات التربوية الدولية مثل المنظمة العالمية للثقافة والعلوم العالمية، باعتبارها مؤشراً على كفاءة النظم التعليمية وقدرتها على إعداد وتأهيل متعلم قادر على التفاعل مع البيئة ومتطلبات العصر، غير أن واقع مؤسساتنا التعليمية في البيئة العربية والليبية على وجه الخصوص يكشف عن ضعف في التطبيق الميداني لمعايير الجودة الشاملة رغم تبني الشعارات والمفاهيم النظرية.

وانطلاقاً من ذلك تتناول الدراسة واقع الجودة بين التنظير والتطبيق، محاولة الكشف عن مظاهر الخلل وتحديد العوامل التي تحول دون تحقيق الجودة الشاملة الفاعلة في التعليم.

مشكلة الدراسة:

بالرغم من الجهود الوطنية والمؤسسية المبذولة لترسيخ ثقافة الجودة في التعليم الليبي، وما شهدته الساحة الأكاديمية من مؤتمرات وفعاليات أبرزها المؤتمر الدولي للجودة في التعليم-الجامعات الليبية-(جامعة بنغازي، 2021/2022)، لتي أكدت في توصياتها على ضرورة دراسة واقع تطبيق منظومة الجودة وتحليل معوقاتنا في المؤسسات التعليمية، إلا أن واقع الممارسة الفعلية للجودة لا يزال يشهد تفاوتاً واضحاً بين التنظير والتطبيق.

وتأسيساً على ما سبق تتمثل مشكلة الدراسة الحالية في محاولة الكشف عن واقع الجودة في مؤسساتنا التعليمية، وتحليل مدى إتساق الممارسات التطبيقية مع الأطر النظرية التي وضعتها الجهات المختصة بهدف تحديد الفجوات القائمة وتقديم مقترحات علمية لتفعيل منظومة الجودة بما ينسجم مع التوجهات التربوية الحديثة.

وفي ضوء ما سبق عرضه تتمثل مشكلة الدراسة الحالية في التساؤل الرئيس التالي: ما واقع الجودة في مؤسساتنا التعليمية في ضوء العلاقة بين الأطر النظرية والتطبيق العملي، كما تعكسه الأدبيات التربوية الحديثة؟

وتنبثق من التساؤل الرئيس مجموعة من التساؤلات الفرعية:

1. ما المفاهيم والنظريات التربوية التي تناولت مفهوم الجودة في التعليم؟
2. ما أبرز مظاهر القصور في تطبيق الجودة داخل مؤسساتنا التعليمية؟
3. ما العوامل الإدارية والبشرية والتنظيمية التي تعيق تفعيل الجودة؟
4. ما سبل تحسين تطبيق معايير الجودة التربوية في البيئة الليبية؟

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى:

1. تحليل مفهوم الجودة التربوية في ضوء الأدبيات النظرية الحديثة.
2. تشخيص واقع تطبيق معايير الجودة في المؤسسات التعليمية الليبية.
3. الكشف عن التحديات والمعوقات التي تواجه تطبيق الجودة.
4. اقتراح آليات عملية لتفعيل الجودة الشاملة في التعليم.

أهمية الدراسة

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من الجوانب النظرية والتطبيقية الآتية:

أولاً: الأهمية النظرية

1. تسهم الدراسة في إثراء الأدبيات التربوية الليبية المتعلقة بمفهوم الجودة الشاملة في التعليم، من خلال تناولها للفجوة القائمة بين التنظير الأكاديمي والتطبيق العملي في المؤسسات التعليمية.
2. تُعد محاولة علمية لتحديد الأسس النظرية والمعايير العالمية والعربية للجودة التعليمية، بما يعزز الفهم المتكامل لطبيعة الجودة كمفهوم دينامي متطور يتجاوز الجوانب الإدارية إلى الجوانب القيمية والثقافية.
3. تساعد نتائج الدراسة في توحيد المفاهيم والمصطلحات المرتبطة بالجودة بين الباحثين والممارسين التربويين في البيئة الليبية والعربية.

ثانياً: الأهمية التطبيقية

1. تمثل الدراسة تشخيصاً واقعياً لحالة الجودة في المؤسسات التعليمية، مما يتيح لصانعي القرار التربويين التعرف على نقاط القوة والضعف في عمليات التطبيق.
2. تقدم الدراسة إطاراً علمياً لتحسين أداء المؤسسات التعليمية من خلال ربط مبادئ الجودة النظرية بالممارسات التربوية اليومية.
3. تمكن القيادات التعليمية والمشرفين والمعلمين من تبني مداخل أكثر فاعلية لتفعيل الجودة الشاملة في مجالات المناهج، والتقويم، والأنشطة، وتنمية الكوادر البشرية.
4. تسهم في بناء ثقافة مؤسسية قائمة على التحسين المستمر، بما يعزز قدرة المؤسسات التعليمية على الاستجابة لمتطلبات التطوير التنافسية المحلية والعالمية.

5. تفتح المجال أمام باحثين تربويين آخرين لإجراء دراسات مقارنة بين البيئات التعليمية الليبية المختلفة في ضوء نتائجها.

المفاهيم والمصطلحات

1. **الجودة اصطلاحاً:** تعرف الجودة بأنها درجة الوفاء بمتطلبات محددة، ومدى قدرة المنتج أو الخدمة على تلبية حاجات المستفيدين وتوقعاتهم، وتحقيق رضاهم بصورة مستمرة. **Deming, 1986**
ويعرفها الباحث اجرائياً: بأنها مدى التزام المؤسسات التعليمية بتطبيق معايير الجودة الشاملة في الجوانب الإدارية والفنية والتربوية، بما يعكس تكامل الأداء ويؤدي إلى تحقيق مخرجات تعليمية فعالة ومتميزة.
2. **التنظير اصطلاحاً:** هو عملية بناء الإطار النظري المفاهيمي والفكر الذي يحدد المبادئ والأسس النظرية التي توجه الممارسة العلمية. (عبد الحميد، 2018)
ويعرفه الباحث اجرائياً: بأنه جميع المفاهيم والنماذج والنظريات التربوية التي تتناول الجودة في التعليم من حيث الفلسفة والمبادئ والأهداف دون التطرق لتطبيقها الميداني.
3. **التطبيق اصطلاحاً:** يقصد به تنفيذ أو تفعيل المعرفة النظرية أو القواعد أو المبادئ على الواقع العلمي أو المواقف الحياتية، بهدف تحقيق نتائج ملموسة وهو بذلك يمثل المرحلة التي تنتقل فيها المفاهيم أو النظريات من حيز التصور الذهني إلى حيز العمل والسلوك. زيتون (2004)
ويعرفه الباحث اجرائياً: بأنه استخدام المهارات والمعارف التي تعلمها الطالب في سياقات عملية أو أكاديمية جديدة، من خلال أداء مهام أو أنشطة توضح قدرته على الفهم والتنفيذ.
4. **مؤسسات التعليم اصطلاحاً:**
هي المنظمات النظامية التي تُعنى بتقديم التربية والتعليم وفق مناهج وأهداف محددة، وتشمل المدارس والمعاهد والجامعات. اليونيسكو، (2022)
ويعرفها الباحث اجرائياً
بأنها جميع المؤسسات التعليمية الليبية التي تقدم التعليم العام أو الجامعي، والتي تسعى إلى تبني معايير الجودة في أدائها الإداري والتربوي.
5. **الجودة الشاملة في التعليم اصطلاحاً:**
عرفها أوكلاند (OaklandK, 2003)، بأنها نظام إداري شامل يسعى إلى تحسين الأداء في جميع مكونات المؤسسة من خلال مشاركة جميع العاملين وتحقيق رضا المستفيدين.
ويعرفها الباحث اجرائياً
بأنها مجموعة العمليات والإجراءات التي تهدف إلى تحسين جودة الأداء التربوي والإداري وتطوير الكوادر البشرية، وتحقيق رضا المستفيدين من العملية التعليمية.

الإطار المفاهيمي لنظرية الجودة في التعليم

مفهوم الجودة وأبعادها:

تعرف الجودة في التعليم بأنها مدى التوافق بين مخرجات العملية التعليمية وتوقعات المستفيدين (الطلاب، أولياء الأمور، المجتمع)، مع تنامي المفهوم ليشمل الكفاءة في استخدام الموارد وتطوير الأداء وتحسين العمليات. حيث ينظر إلى الجودة اليوم كعنصر ثقافي مؤسسي وليس مجرد تطبيق تقني للمعايير، وقد تناولت الأدبيات التربوية عدة أبعاد للجودة منها:

البعد المدخلي: ويشمل الكوادر (المعلمين والإداريين)، المنهج، البنية التحتية، الموارد، الدعم المادي والتقني.
البعد الإجرائي (العملياتي): ويشمل أساليب التدريس، التقويم، إدارة الصف، التفاعل بين المعلمين والمتعلمين، الإدارة المدرسية، العمليات التنظيمية.
البعد الناتجي (المخرجات): يتعلق بما يحققه المتعلم من معارف ومهارات وقيم، والتأثير على المجتمع والاقتصاد الوطني. كما أن الجودة الشاملة (TQM) في السياق التربوي تستهدف إشراك جميع أفراد المؤسسة في عملية التحسين المستمر، وتطبيق مبدأ المراجعة الذاتية المستمرة، والمسائلة الداخلية والخارجية.

أهمية الجودة في التعليم

1. ترفع من فاعلية العملية التعليمية وتزيد من تحصيل المتعلمين.
2. تكفل الاستخدام الأمثل للموارد.
3. تنمي ثقة المجتمع في المؤسسات التعليمية.
4. تساعد في التكيف مع متغيرات العصر ومتطلبات سوق العمل.
5. تشجع على الابتكار والتجديد في الممارسات التربوية.

التوازن بين النظرية والتطبيق

لن تتحقق الجودة إذا اقتصر على النصوص والتصميمات النظرية، بل يجب تحويل المبادئ إلى ممارسات يومية، نت هنا يُبرز التحدي الحقيقي في الجسر بين المعايير المعتمدة والتنفيذ الميداني، مع الأخذ في الحسبان خصوصية السياق المحلي لكل مؤسسة تعليمية.

واقع الجودة في مؤسساتنا التعليمية

عند النظر إلى مؤسسات التعليم يمكن ملاحظة ما يلي:

1. **تطبيق جزئي أو رمزي لمعايير الجودة:** غالباً ما تستخدم المعايير لأغراض التقييم الخارجي أو التوثيق الإداري، دون أن تكون جزءاً من الروتين اليومي في الصفوف.
 2. **المبالغة في التركيز على الوثائق والتقارير:** تستخدم المؤسسات الجودة أحياناً لإنتاج كتيبات إجراءات تنظيمية تُنفذ بصورة فقط، دون التأكد من التغيير الفعلي في الأداء.
 3. **ضعف دافعية المعلمين والإداريين:** في غياب التحفيز المادي والمعنوي، قد يشاركون في برامج الجودة سطحياً دون التزام حقيقي.
 4. **المشاركة المحدودة:** كثير من المؤسسات تفرض معايير الجودة من إدارة مركزية، دون إشراك المعلمين والمتعلمين في التخطيط والتنفيذ.
 5. **التفاوت بين المدارس والجهات التعليمية:** قد تكون بعض المؤسسات متقدمة في الجودة أكثر من غيرها، بناء على التوجيه الإداري أو الدعم المالي أو الإشراف.
- تشير دراسات حديثة تناولت العلاقة بين جودة المعلم والتحصيل الدراسي للطلبة إلى وجود ارتباط إيجابي بين جودة التدريس في بعض المواد الأساسية، مثل الرياضيات واللغة الإنجليزية، ومستويات تحصيل الطلبة، وذلك عندما تقاس جودة التدريس باستخدام أدوات مهنية تنسم بالصدق والثبات، وفي السياق ذاته تُظهر مراجعات منهجية أن بعض أدوات القياس المعتمدة في الدراسات التربوية تعاني من قصور في مؤشرات الصدق والثبات، الأمر الذي يُسهم في اتساع الفجوة البحثية ويؤثر في دقة التقدير الكمي لفاعلية الممارسات التعليمية.

المعوقات التي تعترض تطبيق الجودة

1. المعوقات التنظيمية والإدارية:

- البيروقراطية والتعقيدات التشريعية التي تُقيد المبادرة والإبداع.
- المركزية الزائدة في اتخاذ القرارات، ما يحد من استقلالية المؤسسات التعليمية.
- غياب الرقابة الداعمة والمتابعة المستمرة بدل الرقابة الجزائية.

2. المعوقات البشرية والثقافية

- ضعف الثقافة المؤسسية للجودة، إذ لا ينظر إلى الجودة كقيمة يومية بل كمطلب إداري.
- مقاومة التغيير من قبل بعض المعلمين أو الإداريين الذين يشعرون بالتهديد من التقييم المستمر.
- غياب الكفاءة في الإدارة التربوية التي تتقن تخطيط الجودة، المتابعة، التقويم، والتغذية الراجعة.

3. المعوقات المادية والتقنية

- نقص الموارد من التمويل، التجهيزات، البنية التحتية التكنولوجية.
- ضعف الدعم الفني والتدريب المهني المستمر، وعدم كفاية البرامج التأهيلية في ضمان الجودة.
- التباين في الإمكانيات بين المناطق أو المؤسسات مما يؤدي إلى فجوات كبيرة في التحسين.

4. المعوقات التقييمية والمقاييس

- ضعف أدوات القياس والتقويم (انعدام الصدق أو الثبات أو الملاءمة).
- اعتماد التقييم الخارجي فقط دون تكامل مع التقويم الذاتي والمراجعة الداخلية.
- عدم الدورية في التقويم وفقدان الاستمرارية في المتابعة والتغذية الراجعة.

مقترحات لتعزيز الربط بين النظرية والتطبيق

1. بناء ثقافة مؤسسية للجودة

- التوعية والتدريب لجميع أفراد المؤسسة بأهمية الجودة.
- اعتماد القيم التنظيمية التي تروج للتعليم المستمر والمساءلة.
- إشراك المعلمين والمتعلمين في عمليات التخطيط والتنفيذ.

2. تعزيز القيادة التربوية التحويلية

- اختيار قادة مؤهلين يمتلكون معرفة بالجودة وقدرة على التغيير.
- دعمهم للاستقلالية، وتمكينهم من اتخاذ القرارات المبتكرة.

3. الربط بين الحوافز والأداء

- اعتماد نظام حوافز مادي ومعنوي يعكس الالتزام بمعايير الجودة.
- توفير تقدير معنوي علني لجهود الإبتكار والتحسين.

4. تطوير أدوات التقويم والمراجعة

- استخدام أدوات قياس موثوقة وصالحة بذاتها (تحقق الصدق والثبات).
- الدمج بين التقويم الذاتي والتقويم الخارجي.

5. دعم الموارد والتجهيزات

- تخصيص ميزانيات كافية للتجهيزات التقنية والبنية التحتية.
- توفير دعم فني مستدام وتدريب ميداني على استخدام التقنيات الحديثة.

6. تأسيس آليات التعاون والشراكات

- التعاون بين المؤسسات التعليمية لتبادل الخبرات.
- إشراك الجهات الخارجية (المجتمع، الجامعات، وزارة التعليم) في التوجيه والدعم.

الدراسات السابقة

أولاً: الدراسات المحلية

1. دراسة الورفلي، عادل محمد، (2019)، بعنوان: واقع تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي الليبية، كلية التربية جامعة طرابلس.

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع تطبيق الجودة الشاملة في الجامعات الليبية. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي.

تمثلت عينة الدراسة في (120) عضو هيئة تدريس وإداري من ثلاث جامعات ليبية.

وأظهرت نتائج الدراسة أن تطبيق الجودة ما يزال جزئياً، وأن غياب التدريب وضعف التخطيط الاستراتيجي يمثلان أبرز العقبات أمام التطبيق الفعلي للجودة.

التعليق: قدمت هذه الدراسة وصفاً دقيقاً للواقع المؤسسي للجودة في الجامعات الليبية، موضحة أن التطبيق الإداري للجودة مازال جزئياً وأن غياب التدريب والتخطيط الاستراتيجي يمثل عقبة رئيسية.

2. دراسة السنوسي، محمد علي، (2021)، بعنوان: تقييم معايير الجودة في مدارس التعليم العام بمدينة بنغازي. هدفت الدراسة إلى تقويم التزام مدارس التعليم العام بمعايير الجودة المعتمدة من وزارة التربية والتعليم الليبية.

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي المقارن.

تمثلت عينة الدراسة في (45) مدرسة من مختلف مناطق مدينة بنغازي.

وأظهرت نتائج الدراسة وجود وعي نظري جيد بمفاهيم الجودة لدى المعلمين والإداريين، إلا أن التنفيذ الميداني يعاني من قصور في المتابعة ونقص الأدوات التطبيقية.

التعليق: سلطت الدراسة الضوء على وجود وعي نظري جيد بمفاهيم الجودة بين المعلمين والإداريين، إلا أن التنفيذ العملي ضعيف بسبب نقص الأدوات والتقنيات اللازمة لتقييم الأداء.

3. دراسة الدوسي، سالم مفتاح، (2022)، بعنوان: معوقات تطبيق الجودة في مؤسسات التعليم الفني الليبية، كلية التربية جامعة سبها.

هدفت الدراسة إلى تحديد المعوقات التي تحول دون تطبيق الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم الفني. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي.

تمثلت عينة الدراسة في (80) معلماً وإدارياً من معاهد التعليم الفني.

وأظهرت نتائج الدراسة أن ضعف التحفيز الإداري، وقلة الموارد المالية، وعدم وضوح المسؤوليات التنظيمية من أبرز أسباب ضعف تطبيق الجودة.

التعليق: أبرزت الدراسة دور العوامل المالية والتحفيزية في عرقلة تطبيق الجودة، مشيرة إلى أن ضعف التمويل وقلة الحوافز يحد من فاعلية تنفيذ البرامج المرتبطة بالجودة.

4. دراسة الجبالي، نادية عبد السلام، (2023)، بعنوان: أثر القيادة التعليمية في تفعيل الجودة في مؤسسات التعليم العالي الليبي، كلية العلوم التربوية جامعة مصراته.

هدفت الدراسة إلى تحليل دور القيادة التربوية في دعم وتفعيل تطبيق الجودة الشاملة داخل المدارس الليبية.

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي الارتباطي.

تمثلت عينة الدراسة في (150) معلماً ومدير مدرسة من التعليم الأساسي والثانوي. وأظهرت نتائج الدراسة أن القيادة التعليمية الإيجابية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمستوى تطبيق معايير الجودة، وأن ضعف الكفاءة القيادية يُعد أحد أسباب غياب الجودة الفعلية.

التحليل العام للدراسات الليبية

تجمع الدراسات الليبية بين تحليل الواقع الإداري والتعليمي وبين الفجوة بين النظري والتطبيقي، وتشير جميع الدراسات إلى أن الوعي بمفهوم الجودة موجود لكنه لا يترجم إلى ممارسات فعلية بسبب عوامل بشرية وإدارية ومالية، وهو ما يعكس الحاجة الملحة إلى تبني استراتيجيات تكاملية تشمل التدريب والمسائلة والتمويل.

ثانياً: الدراسات العربية

5. دراسة الشريف، رانيا محمود، (2020)، بعنوان: تطبيق الجودة الشاملة في التعليم العربي، الواقع والتحديات، كلية التربية، جامعة القاهرة.

هدفت الدراسة إلى تحليل واقع تطبيق الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العربي والتحديات التي تواجهها.

استخدمت الدراسة المنهج التحليلي المقارن بين الدول العربية.

تمثلت عينة الدراسة في (6) دول عربية شملت مصر-الأردن - السعودية - ليبيا - الجزائر-المغرب.

وأظهرت نتائج الدراسة أن تطبيق الجودة في التعليم العربي لا يزال شكلياً في معظم الدول، وأن غياب الاستراتيجيات الموحدة والعوامل المالية من أبرز معوقات التطبيق الفعلي.

التعليق: تناولت الدراسة التحديات المشتركة في الدول العربية، مثل نقص التدريب، مقاومة التغيير، وعدم مواءمة المناهج مع المعايير العالمية، كما تؤكد أن مشكلات التطبيق ليست محلية فقط، بل تمتد إلى معظم النظم التعليمية العربية، مما يتيح مقارنة الواقع الليبي مع التجارب العربية الأخرى.

6. دراسة الخطيب، ناصر يوسف، (2021)، بعنوان: جودة التعليم بين النظرية والتطبيق في مدارس الأردن، مجلة العلوم التربوية الأردنية، جامعة اليرموك.

هدفت الدراسة إلى استكشاف الفجوة بين النظرية والتطبيق في تطبيق الجودة في مدارس الأردن الحكومية.

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي.

تمثلت عينة الدراسة في (200) معلم ومدير مدرسة من مديريات مختلفة.

وأظهرت نتائج الدراسة أن ضعف برامج التدريب المستمر، وقلة الحوافز، وتعدد المهام الإدارية، تؤدي إلى ضعف في تفعيل الجودة على أرض الواقع.

التعليق: بينت الدراسة أن وجود السياسات الرسمية للجودة لا يعني بالضرورة نجاح التطبيق، وأن هناك حاجة إلى متابعة مستمرة وقياس الأداء بشكل موضوعي.

7. دراسات Garira، (2024/2020)، دراسات دولية تناولت نماذج تكاملية للجودة في التعليم من منظور موضوعي.

هدفت الدراسة إلى بناء لإطار مفاهيمي موحد لجودة التعليم في المدارس.

استخدمت الدراسة المنهج التحليلي المفاهيمي.

وأظهرت نتائج الدراسة أن جودة التعليم تركز على ثلاثة أبعاد مترابطة: المدخلات - العمليات - المخرجات، وأن التكامل بين هذه الأبعاد شرط لتحقيق التحسين المستمر.

التعليق: قدمت هذه الدراسات نماذج تكاملية للجودة، تربط بين التخطيط والتنفيذ والتقييم والتحسين المستمر، مع التركيز على دور التكنولوجيا والمؤشرات الموضوعية.

التحليل العام للدراسات العربية والدولية

توفر الدراسات العربية والدولية إطاراً مقارناً لفهم المشكلات والتحديات التي تواجه تطبيق الجودة، تشير الدراسات إلى:

1. الفجوة بين التنظير والتطبيق تتكرر في معظم الدول العربية، وهي مرتبطة بالعوامل الإدارية والبشرية والمالية.
2. التجارب الدولية مثل Garira تظهر أن الاعتماد على مؤشرات الأداء والتقييم المستمر والتقنيات الحديثة يمكن أن تساهم في ردم هذه الفجوة، والاستفادة من هذه النماذج في تطوير خطة وطنية شاملة للجودة.
3. هذه النتائج تعزز أهمية الاستفادة من التجارب العالمية لتطوير خطة وطنية للجودة في مؤسسات التعليم الليبية.

المقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

تهدف هذه المقارنة إلى إبراز أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية من حيث المنهج المستخدم والعينة والنتائج، إضافة إلى بيان أوجه الاستفادة التي حققتها هذه الدراسة من التراث البحثي السابق.

أولاً: من حيث المنهج المستخدم

يتضح أن معظم الدراسات السابقة استخدمت المنهج (وصفي - ارتباطي - مقارن - تحليلي مفاهيمي)، مما يؤكد ملاءمته لدراسة موضوع الجودة في التعليم، وقد اتفقت الدراسة الحالية مع هذا الاتجاه من خلال استخدام المنهج الوصفي التحليلي لتحليل واقع الجودة بين التنظير والتطبيق، لكنها تميزت بدمج التحليل النظري بالنقد التطبيقي في ضوء الأدبيات الليبية والعربية والدولية.

ثانياً: من حيث عينة الدراسة

تميزت الدراسة الحالية بكونها دراسة تحليلية نظرية لم تعتمد على عينة ميدانية محددة، بل على تحليل شامل للبحوث والنماذج التربوية، مما يجعلها دراسة مكتبية تأصيلية تهدف إلى بناء رؤية تكاملية للجودة في التعليم، بخلاف معظم الدراسات السابقة ذات الطابع الميداني.

ثالثاً: من حيث المنهج

جميع الدراسات تقريباً اتفقت على أن مؤسسات التعليم ومنها الليبي، تعاني فجوة بين النظرية والممارسة في تطبيق الجودة. استفادة الدراسة الحالية من الدراسات السابقة

1. من الدراسات الليبية: استفادت الدراسة الحالية من الدراسات المحلية (الورفلي-السوسي-الدرسي-الجبالي)، في تحديد الواقع الليبي الميداني الذي يعاني من ضعف في تطبيق الجودة، مما ساعد في بناء محور التحليل الحقيقي.
2. من الدراسات العربية: استفادت من دراسات (الشريف-الخطيب-عبد الحميد)، في بناء الإطار المقارن، وتأكيد أن الفجوة بين التنظير والتطبيق مشكلة إقليمية وليست محلية فقط.
3. من الدراسات الدولية: أفادت دراسة Garira في بناء الإطار النظري والنموذج المفاهيمي للجودة الشاملة، خاصة في الربط بين القيادة والتحسين المستمر.

إضافة الدراسة الحالية

تميزت الدراسة الحالية بأنها جمعت بين تحليل الأدبيات التربوية وتشخيص الواقع الليبي والعربي في إطار واحد، وقدمت تصوراً متكاملًا لتقليص الفجوة بين التنظير والتطبيق، وهو ما لم تتناوله الدراسات السابقة بهذا الشكل التركيبي والتحليلي.

منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل الأدبيات والنماذج النظرية، واستعراض الدراسات، بهدف بناء تصور علمي شامل لواقع الجودة في المؤسسات التعليمية الليبية والعربية.

تحليل أسئلة الدراسة واستنتاجات منطقية

السؤال الرئيس:

ما واقع تطبيق معايير الجودة في مؤسساتنا التعليمية بين التنظير والتطبيق الفعلي؟

التحليل:

من خلال استعراض الأدبيات والدراسات الليبية (الورفلي، 2019 – السنوسي، 2021 – الدرسي، 2022) يتضح أن معظم المؤسسات التعليمية تتبنى سياسات الجودة على المستوى النظري، ولكن التطبيق العملي محدود أو جزئي. يعود ذلك إلى عدة عوامل، منها ضعف الكوادر المؤهلة، نقص الموارد، وضعف متابعة الأداء. هذه الفجوة بين النظرية والتطبيق تؤكد أن الواقع العملي لم يتوافق مع المبادئ التخطيطية للجودة الشاملة.

الاستنتاج المنطقي:

توجد فجوة جوهرية بين ما تنص عليه السياسات النظرية للجودة وبين ما يطبق على أرض الواقع، مما يتطلب تدخلاً استراتيجياً لتفعيل آليات التطبيق والمتابعة.

السؤال الفرعي 1:

ما المفاهيم والنظريات التربوية التي تناولت مفهوم الجودة في التعليم؟

التحليل:

1. المفاهيم الأساسية للجودة تشمل الجودة الشاملة (TQM)، الملاءمة للاستخدام والتحسين المستمر (Deming, 1986-1998).
2. الدراسات الليبية والعربية تؤكد وجود وعي نظري بهذه المفاهيم، لكن غالباً تقتصر المعرفة على الجانب الأكاديمي دون ترجمتها إلى ممارسات فعلية.

الاستنتاج المنطقي:

المعرفة النظرية موجودة بين العاملين في المؤسسات التعليمية، لكنها لم تُترجم بشكل فعال إلى ممارسات تطبيقية، ما يؤدي إلى ضعف فاعلية سياسات الجودة.

السؤال الفرعي 2:

ما أبرز مظاهر القصور في تطبيق الجودة داخل مؤسساتنا التعليمية؟

التحليل:

الدراسات الليبية (الورفلي، 2019- الدرسي، 2022) تشير إلى مظاهر القصور التالية:

1. ضعف استخدام أدوات قياس الأداء والمتابعة المستمرة.
2. نقص التدريب والتطوير المستمر للكوادر التعليمية والإدارية.
3. ضعف الربط بين التخطيط الاستراتيجي والتطبيق العملي داخل الفصول والمختبرات.

الاستنتاج المنطقي:

أبرز مظاهر القصور تكمن في ضعف التطبيق العملي لمؤشرات الجودة، وعدم وجود نظام تقييم ومساءلة فعال يضمن تحسن الأداء.

السؤال الفرعي 3:

ما العوامل الإدارية والبشرية والتنظيمية التي تعيق تفعيل الجودة.

التحليل:

1. العوامل الإدارية: غياب الهيكل التنظيمي الواضح لوحدة الجودة، وعدم وضوح المسؤوليات والصلاحيات.
 2. العوامل البشرية: نقص الكوادر المدربة وغياب وعي بثقافة الجودة.
 3. العوامل التنظيمية والثقافية: مقاومة التغيير، ضعف التمويل، وعدم توفر أدوات التقنية الحديثة.
- الاستنتاج المنطقي:
- تتظافر مجموعة من العوامل الهيكلية والبشرية والثقافية لتكون عائقاً رئيسياً أمام تطبيق الجودة الشاملة، مما يستلزم خطاً متكاملًا لمعالجة كل هذه الجوانب.

السؤال الفرعي 4:

ما سبل تحسين تطبيق معايير الجودة التربوية في البيئة الليبية والعربية؟

التحليل:

1. اعتماد نظم متابعة دقيقة وتقييم دوري للأداء.
 2. تعزيز التدريب والتأهيل المستمر للكوادر البشرية.
 3. وضع حوافز مالية وأكاديمية مرتبطة بتحقيق مؤشرات الجودة.
 4. تفعيل التعاون مع الهيئات الدولية لتطوير مهارات الكوادر وتبادل الخبرات.
 5. دمج تقنيات المعلومات والأنظمة الذكية في عمليات القياس والمتابعة.
- الاستنتاج المنطقي:
- تحسين التطبيق يتطلب استراتيجية شاملة تشمل التدريب، التحفيز، الرقابة، وتوظيف التقنية الحديثة لضمان تطبيق الجودة على أرض الواقع بشكل مستمر ومستدام.

الاستنتاجات العامة للدراسة

1. توجد فجوة كبيرة بين التنظير والتطبيق في مؤسساتنا التعليمية، ما يؤثر على جودة المخرجات.
2. المعرفة النظرية بمفاهيم الجودة موجودة، لكنها لا تكفي لتحقيق التطبيق العملي الفعال.
3. هناك مجموعة من العوامل الإدارية والبشرية والمالية والتقنية تعيق تفعيل الجودة.
4. التوصيات العملية، إذا ما تم تنفيذها توفر حلولاً قابلة للتطبيق لتحسين الإداء وضمان تحقيق الجودة الشاملة في التعليم.

مناقشة نتائج الدراسة

أظهرت نتائج الدراسة أن واقع الجودة في مؤسساتنا التعليمية ما يزال يعاني من فجوة واضحة بين التنظير والتطبيق، إذ أن الجهود النظرية والتخطيطية التي تبذلها المؤسسات التربوية في إعداد الخطط والبرامج الخاصة بالجودة لا تقابلها إجراءات عملية فعالة على أرض الواقع، ويمكن مناقشة هذه النتائج في ضوء الأدبيات التربوية والدراسات السابقة كما يلي:

أولاً: الفجوة بين الجانب النظري والتطبيقي

اتضح من نتائج الدراسة أن المؤسسات التعليمية تتعامل مع الجودة كإطار نظري أو شعار تنظيمي أكثر من كونها ممارسة مؤسسية ممنهجة، وهو ما يتسق مع ما توصلت إليه دراستي الورفلي (2019)، والسنوسي (2021)، في دراستهما حول واقع الجودة في التعليم الليبي، حيث أشارتا إلى أن الخطط المكتوبة لا تترجم إلى ممارسات فعلية بسبب غياب المتابعة الميدانية وضعف ثقافة الجودة لدى الكوادر الإدارية والتعليمية.

كما تتفق هذه النتيجة مع ما ذكره (Garira, 2020) من أن فجوة التطبيق في الأنظمة التعليمية العربية تعود إلى عدم وضوح مفهوم الجودة الشاملة في السياسات التنفيذية وغياب النماذج التكاملية التي تدمج بين النظرية والممارسة.

ثانياً: ضعف الكوادر الإدارية والتربوية في استيعاب فلسفة الجودة

كشفت النتائج أن من أبرز معوقات تفعيل نظام الجودة هو ضعف فهم الكوادر الإدارية والمهنية للمفهوم الشامل للجودة، والاكتفاء بالجانب الاجرائي أو الشكلي منها.

وهذا يتفق مع ما خلص إليه الخطيب (2021) في دراسته بالأردن، إذ وجد أن ضعف التدريب والتأهيل المستمر للمعلمين والإداريين أدى إلى غياب تطبيق فعلي لمعايير الجودة في المدارس، إن نجاح الجودة الشاملة يتوقف على بناء ثقافة مؤسسية تؤمن بها جميع المستويات الإدارية وليس على القرارات التنظيمية وحدها.

ثالثاً: غياب أدوات التقويم الموضوعي والمتابعة المستمرة

أشارت النتائج إلى أن ضعف آليات القياس والتقويم يمثل أحد أهم العوامل التي تحول دون نجاح تطبيق الجودة، فلا توجد مؤشرات أداء واضحة تقيس مدى تحقق أهداف الجودة أو مدى تحسن الأداء المؤسسي.

إذ تتطلب إدارة الجودة وجود نظام تغذية راجعة مستمر يعتمد على بيانات كمية دقيقة، بهدف تصحيح المسار وتعزيز التحسين المستمر في الأداء.

وأوضحت الدراسة (2022) أن غياب أدوات التقييم الموضوعي وضعف آليات المحاسبة والمتابعة جعل مشروعات الجودة في التعليم الفني الليبي محدودة الأثر.

رابعاً: العوامل المالية والتنظيمية والثقافية

أكدت النتائج أن ضعف التمويل وضعف التحفيز المؤسسي وعدم استقرار السياسات التعليمية عوامل مجتمعة تُعيق التطبيق العملي للجودة.

وهذا يتطابق مع ما توصلت إليه الشريف (2020) في دراستها حول التعليم العربي، والتي أوضحت أن مشروعات الجودة غالباً ما تواجه عقبات مالية وإدارية، إلى جانب غياب الإرادة المؤسسية للتغيير.

كما تتفق النتائج مع منظور Deming.1986 الذي أكد أن الجودة عملية مستمرة تتطلب دعماً مؤسسياً طويل المدى، ومشاركة جميع العاملين من القاعدة إلى القمة.

خامساً: الحاجة إلى بناء ثقافة الجودة المؤسسية

تؤكد الدراسة أن الفجوة لن تتحقق بمجرد إصدار اللوائح والتعليمات، بل من خلال بناء ثقافة مؤسسية تؤمن بالتحسين المستمر والمساءلة الذاتية.

ويؤيد ذلك (Garira.2020) الذي أوضح أن النظم التعليمية التي تنجح في تحقيق تفعيل الجودة هب تلك التي تبني ثقافة تشاركية قائمة على القيم والالتزام والتطوير المستمر.

استنتاجات مناقشة النتائج

1. إن الفجوة بين التنظير والتطبيق ناتجة بالأساس عن ضعف الثقافة المؤسسية للجودة، وليس عن غياب الخطط أو المفاهيم.
2. أن القيادة التعليمية تلعب الدور المحوري في تفعيل الجودة من خلال التخطيط، والتحفيز، والمتابعة المستمرة.
3. أن تحقيق الجودة يتطلب تكاملاً بين العوامل البشرية والإدارية والتقنية، وليس الاكتفاء بالبعد الإداري.
4. إن التحسين المستمر والتقويم الذاتي يمثلان جوهر الجودة الشاملة، وهما أكثر أهمية من الإنجازات الشكلية أو المؤقتة.
5. إن مؤسسات التعليم الليبية والعربية بحاجة إلى تأصيل مفهوم الجودة كقيمة ثقافية وسلوك مؤسسي، لا كمشروع مؤقت أو شعار تنظيمي.

التوصيات

استناداً إلى نتائج الدراسة التي أظهرت فجوة واضحة بين التنظير والتطبيق في مؤسساتنا التعليمية، توصي الدراسة بما يلي:

أولاً: توصيات على مستوى السياسات والاستراتيجيات

1. تبني نظام وطني شامل للجودة يربط بين مؤسسات التعليم العام والعالي ويستند إلى معايير الاعتماد الوطني والدولي.
2. وضع خطط استراتيجية طويلة المدى لتفعيل الجودة، مع تحديد مؤشرات أداء واضحة لكل مؤسسة تعليمية، وربطها بالتقييم الدوري والتحسين المستمر.
3. إنشاء وحدات للجودة والاعتماد داخل كل مؤسسة تعليمية لتكون مسؤولة عن متابعة التطبيق وتقديم الدعم الفني والإداري للكوادر.

ثانياً: توصيات على مستوى الكوادر البشرية

1. تدريب وتطوير المعلمين والإداريين بشكل دوري على فلسفة الجودة الشاملة وأساليب قياس الأداء والتحسين المستمر.
2. تحفيز الكوادر التعليمية والإدارية باستخدام حوافز مرتبطة بالأداء والجودة، مثل الترقيات والمكافآت للمدارس والجامعات التي تحقق مؤشرات جودة مرتفعة.
3. تعزيز ثقافة التحسين المستمر والتعلم المؤسسي بين العاملين عبر ورش عمل ودورات تدريبية ومؤتمرات علمية.

ثالثاً: توصيات على مستوى المناهج والأنشطة

1. مراجعة المناهج التعليمية بشكل دوري للتأكد من توافقها مع معايير الجودة والاحتياجات الفعلية للمتعلمين وسوق العمل.
2. استخدام أدوات تقييم حديثة وموضوعية لقياس أداء المتعلمين والمعلمين والمؤسسات، بما يشمل الاستبيانات، ومتابعة المخرجات وتقارير الإنجاز الدوري.
3. تفعيل البرامج الميدانية والعملية في جميع المستويات التعليمية لضمان مواءمة التعلم النظري مع التطبيق العملي.

رابعاً: توصيات على مستوى الموارد والتقنيات

1. توفير البنية التحتية التقنية اللازمة لتطبيق الجودة، مثل أنظمة إدارة الأداء، وأدوات التقييم الإلكتروني، والمنصات التعليمية التفاعلية.
2. ضمان تخصيص ميزانيات كافية لمبادرات الجودة تشمل التدريب، وتطوير المناهج، وتحسين بيئة التعلم.

الخاتمة

إن تحقيق الجودة الفاعلة في مؤسساتنا التعليمية لا يكمن في النصوص أو التصميم النظري وحده، بل في الانتقال إلى ممارسات يومية راسخة تُعبر عن هذه المفاهيم، فالجوة بين التنظير والتطبيق تمثل تحدياً كبيراً، لكنها ليست مستعصية على الحل. إذ يتطلب الأمر التزاماً مؤسسياً طويل الأمد، وتغييرات ثقافية، ودعمًا ماديًا وبشريًا، إلى جانب قيادة تضع الجودة في صلب رؤيتها. وعلى الرغم من التحديات، فإن المؤسسات التي تتبنى الجودة كمشروع مستدام، بإمكانها بناء بيئة تعليمية مؤثرة، تعبر عن أهدافها، وتخرجُ جيلاً قادراً على المساهمة الفعالة في التنمية.

قائمة المراجع أولاً: المراجع العربية

1. زيتون، حين حسين، 2004، استراتيجيات التدريس رؤية معاصرة، ط1، دار عالم الكتب.
2. عبد الحميد، فوزي، 2018، التنظير التربوي بين الفكر والممارسة، ط2، دار الفكر العربي، القاهرة.
3. الخليفي، سعد، 2019، إدارة الجودة الشاملة (الأسس والتطبيقات)، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض.
4. الورفلي، علي، 2019، واقع تطبيق الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي الليبية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة طرابلس ليبيا.
5. الشريف، رشا، 2020، تطبيق الجودة الشاملة في التعليم العربي (الواقع والتحديات)، أطروحة دكتوراه، كلية التربية، جامعة القاهرة مصر.
6. السنوسي، محمد، 2021، تقييم معايير الجودة في مدارس التعليم العام بمدينة بنغازي، مجلة جامعة عمر المختار، (2)5، 115، 140، ليبيا.
7. الخطيب، نوال، 2021، جودة التعليم بين النظرية والتطبيق في مدارس الأردن، مجلة العلوم التربوية الأردنية، (3)18، 221-250، الجامعة الأردنية، عمان.
8. المؤتمر الدولي حول ضمان جودة مؤسسات التعليم العالي، 27 فبراير، 2021، جامعة بنغازي ليبيا.
9. الدرسي، سعاد، 2022، معوقات تطبيق الجودة في مؤسسات التعليم الفني الليبية، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة سبها ليبيا.

ثانياً: المراجع الأجنبية

10. Garira, E. (2020). A Proposed Unified Conceptual Framework for Quality of Education in Schools. SAGE Open, 10(1), 1–16.
11. Garira, E. (2024). A Systemic Perspective to Realizing and Improving Quality of Education in Schools. Educational Management Administration & Leadership, 52(3), 410–425.
12. Deming, W. E. (1986). *Out of the Crisis: Quality, Productivity and Competitive Position*. Massachusetts Institute of Technology, Center for Advanced Engineering Study / Cambridge University Press. ISBN 978-0911379013

Compliance with ethical standards

Disclosure of conflict of interest

The authors declare that they have no conflict of interest.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **LJERE** and/or the editor(s). **LJERE** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.